

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/ICTD/2009/1
21 January 2009
ORIGINAL: ARABIC



المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

تقرير

ورشة العمل حول التشريعات السيبرانية وتطبيقها في منطقة الإسكوا
بيروت، 15-16 كانون الأول/ديسمبر 2008

موجز

بدأت الإسكوا في عام 2007 بالعمل في مجال التشريعات السيبرانية، وأعدت دراسة بعنوان "نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا". وتضمنت هذه الدراسة استعراضاً لحالة التشريعات السيبرانية الإقليمية والدولية، ومقارنة بين حالة المنطقة والمناطق الأخرى في العالم، ومقترحاً بشأن مجموعة من التوجيهات والمبادئ اللازمة لصياغة تشريعات الفضاء السيبراني. واستُكملت هذه الدراسة بوضع نموذج للتشريعات السيبرانية ليكون أداة لتقييم التشريعات السيبرانية الوطنية وتطويرها. وعقدت الإسكوا كذلك اجتماعاً استشارياً للخبراء في كانون الأول/ديسمبر 2007، بهدف عرض الدراسة ومناقشتها. وخلصت توصياته إلى التأكيد على أهمية الدراسة والنموذج للمنطقة، وتضمنت مجموعة من الإجراءات التي يتعين اتخاذها في المستقبل، والتي ركزت على بناء القدرات ودعت إلى سن القوانين ذات الصلة وتحسينها، وتعزيز التجانس بين التشريعات السيبرانية في المنطقة.

ونظمت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إكمالاً لنشاطها في هذا المجال، ورشة عمل حول "التشريعات السيبرانية وتطبيقها في منطقة الإسكوا" في بيروت، في 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2008. وكان الهدف من الورشة عرض دراسة الإسكوا، وتدريب المشاركين على استخدام النموذج، وذلك من خلال تقديم شرح تفصيلي لأجزائه ومكوناته وكيفية تطبيقه على المستوى الوطني. وعرضت الورشة تطور التشريعات السيبرانية في بعض دول المنطقة. وقدم عدد من المشاركين عروضاً حول التجارب الوطنية في تشريعات الفضاء السيبراني، إضافة إلى دراسة تحليلية حول واقع تشريعات الفضاء السيبراني في منطقة الخليج والأهداف المرجوة المتصلة بها، وخصّصت جلسة للجرائم السيبرانية.

وكانت ورشة العمل بمثابة منتدى لنشر الخبرات في مجال التشريعات السيبرانية وتبادل تجارب البلدان والممارسات الفضلى، ليس في مجال سنّ القوانين فحسب وإنما فيما يتعلق بكيفية البت بعدد من المخالفات والجرائم السيبرانية في ظل القوانين القائمة أيضاً. وخلص المشاركون إلى التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال التشريعات السيبرانية، والسعي إلى الاسترشاد بالنموذج المقترح من قبل الإسكوا من أجل تطوير التشريعات الوطنية للفضاء السيبراني في بلدان المنطقة. وشدد الحاضرون على ضرورة إطلاق حملات توعية حول أهمية التشريعات السيبرانية وأثرها على مجتمع المعلومات.

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
3	4-1 مقدمة
<u>الفصل</u>		
4	5 أولاً- التوصيات
5	17-6 ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة
		ألف- عرض دراسة نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا
5	6
5	7 باء- عرض نماذج التشريعات السيبرانية
6	9-8 جيم- الجرائم السيبرانية – دراسات حالة في منطقة الإسكوا
6	17-10 دال- تجارب من منطقة الإسكوا في مجال التشريعات السيبرانية
9	23-18 ثالثاً- تنظيم الأعمال
9	18 ألف- تاريخ ومكان عقد الاجتماع
9	20-19 باء- الافتتاح
10	21 جيم- المشاركون
10	22 دال- جدول الأعمال
10	23 هاء- قائمة الوثائق
<u>المرفقات</u>		
11	 المرفق الأول- قائمة المشاركين
13	 المرفق الثاني- قائمة الوثائق

مقدمة

1- يتوقف بناء مجتمع المعلومات على مدى تقدّم وتطور البيئة التمكينية التي تشكل التشريعات السيبرانية جزءاً هاماً منها. وتتضمن التشريعات السيبرانية قوانين الاتصالات الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والمعاملات الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، وحماية المستهلك والبيانات، إضافة إلى القوانين المعنية بحماية المعلومات الشخصية ومكافحة الجرائم الإلكترونية وقوانين حماية الملكية الفكرية. وقد عملت البلدان المتقدمة بمعظمها، بالإضافة إلى عدد من البلدان النامية، على تحديث إطارها القانوني والتنظيمي لتلبية الاحتياجات التي برزت مع اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة. غير أن البلدان الأعضاء في الإسكوا لا تزال بمعظمها في المراحل الأولى من سن التشريعات السيبرانية وتطويرها. ومن أجل تقليص هذه الفجوة القانونية، وللحد من استخدام الفضاء السيبراني لأوجه غير قانونية في المنطقة، ينبغي أن تبذل هذه البلدان جهوداً لتطوير وضع الفضاء السيبراني وتدريب القضاة والمحامين فيما يتعلق بالقوانين ذات الصلة وكذلك توعية المواطنين بشأنها.

2- وفي هذا السياق، أعدت الإسكوا عام 2007 دراسة بعنوان "نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا"، وتضمنت: (أ) مراجعة لوضع التشريعات السيبرانية الإقليمية والدولية؛ (ب) مقارنة لوضع المنطقة مع مناطق أخرى في العالم؛ (ج) مقترحاً حول مجموعة من التوجيهات والمبادئ اللازمة لصياغة تشريعات الفضاء السيبراني؛ (د) بياناً حول فوائد سن تشريعات سيبرانية أكثر شمولاً واتساقاً على المستوى الإقليمي. واستُكملت بنماذج عن مجموعة من التشريعات السيبرانية التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم التشريعات السيبرانية الوطنية وتطويرها. وتمت مناقشة الدراسة والنموذج المقترح خلال الاجتماع الاستشاري الذي عقد في عمان في كانون الأول/ديسمبر 2007.

3- واستكمالاً لأنشطتها في دعم سنّ التشريعات السيبرانية في البلدان الأعضاء، نظمت الإسكوا ورشة العمل حول التشريعات السيبرانية وتطبيقها في منطقة الإسكوا في بيروت في 15 و16 كانون الأول/ديسمبر 2008. والهدف المباشر من ورشة العمل هو التدريب على استخدام نماذج التشريعات السيبرانية التي أعدتها الإسكوا والتي تساعد في تقييم القوانين الخاصة بالفضاء السيبراني وتطويرها. وتضمنت الورشة شرحاً تفصيلياً للنماذج المقترحة، وبيّنت الروابط فيما بينها، وسلّطت الضوء على جدوى وكيفية تطبيق النموذج على المستوى الوطني. وعرضت ورشة العمل كذلك تطور التشريعات السيبرانية في عدد من بلدان المنطقة. ومن أهداف الورشة على الأمد الطويل تحسين التجانس بين التشريعات السيبرانية في البلدان الأعضاء في الإسكوا، من خلال استخدام النموذج المقترح وغيره من التدابير في العملية التشريعية.

4- ضمت ورشة العمل 18 مشاركاً من عشرة بلدان أعضاء في الإسكوا، وهم قضاة ومحامون ومستشارون، بالإضافة إلى خبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء السيبراني وآخرين يمثلون وزارات العدل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وناقش المشاركون خلال الورشة المواضيع الرئيسية التالية:

- (أ) عرض دراسة نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا؛
- (ب) عرض نماذج التشريعات السيبرانية؛
- (ج) الجرائم السيبرانية - دراسات حالة في منطقة الإسكوا؛
- (د) تجارب من منطقة الإسكوا في مجال التشريعات السيبرانية.

أولاً- التوصيات

5- انتهى المشاركون في ورشة عمل التشريعات السيبرانية وتطبيقها في منطقة الإسكوا إلى جملة من التوصيات، وأهمها:

(أ) ضرورة وضع التشريعات السيبرانية وتطويرها واستكمالها في منطقة الإسكوا من أجل تحسين استخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستثمارها في القطاع الحكومي والتعليمي وقطاع الأعمال، ومن أجل تعزيز استخدام الأفراد لهذه التطبيقات والأنشطة؛

(ب) ضرورة التعاون الإقليمي في مجال التشريعات السيبرانية، والتأكيد على أهمية الجهود التي تبذلها جامعة الدول العربية والإسكوا والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في مجال التشريعات السيبرانية، وذلك لتطوير هذه التشريعات وتفعيلها على المستوى الوطني؛

(ج) أهمية النموذج المقترح من قبل الإسكوا واعتباره مرجعاً إرشادياً عند تطوير التشريعات السيبرانية الوطنية في دول المنطقة، واعتبار هيكله وبنوده أساساً للبدء في سنّ تلك التشريعات؛

(د) السعي إلى تطبيق النموذج المقترح للتشريعات السيبرانية في بلدان المنطقة، وبالأخص البلدان الأعضاء في الإسكوا، وإعداد دراسة تحليلية للوضع القائم بناء على نتائج هذا التطبيق؛

(•) التأكيد على أهمية الاستعانة بالمعاهدات والإرشادات والتوجيهات الدولية والإقليمية والاسترشاد بها عند وضع التشريعات السيبرانية الوطنية أو الإقليمية؛

(و) ضرورة إطلاق حملات توعية تستهدف أصحاب القرار وتتناول أهمية التشريعات السيبرانية وضرورة تطويرها، وتنظيم حملات توعية عامة للقطاع العام والقطاع الخاص والأفراد حول أهداف التشريعات السيبرانية وأثارها على مجتمع المعلومات؛

(ز) أهمية تنظيم ورشات عمل تدريبية وطنية في جميع بلدان المنطقة للقضاة والمحامين والفنيين وأعضاء النيابة وأجهزة الأمن ورجال الضبط القضائي حول نصوص التشريعات السيبرانية وكيفية تطبيقها؛

(ح) الطلب من الإسكوا العمل على وضع مقترحات لتشريعات نموذجية سيبرانية تكون مرجعاً لدول المنطقة عند وضع تشريعاتها السيبرانية الوطنية وتطويرها، وأن يتم ذلك بالتعاون مع جامعة الدول العربية والخبراء القانونيين والفنيين في المنطقة، واستناداً إلى الخبرات الدولية في هذا المجال؛

(ط) حث البلدان العربية على وضع وإصدار اللوائح التنفيذية للقوانين التي أصدرتها (إذا لم تصدر هذه اللوائح بعد) ولمشاريع التشريعات السيبرانية التي ما زالت قيد الإعداد؛

(ي) دعوة البلدان العربية التي لم تصدر بعد التشريعات السيبرانية الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية للمنتجات المعلوماتية إلى سنّ هذه القوانين وتطبيقها، وذلك بهدف تحفيز إحراز تقدم في صناعة البرمجيات وفي نشر المحتوى الرقمي؛

(ك) تشجيع بلدان المنطقة على استكمال إصدار القوانين المعنية بالمعاملات والتجارة الإلكترونية من أجل تحفيز التعاقدات الإلكترونية والتسوق عن بعد، وذلك نظراً للعوائد الاقتصادية الهامة لهذا النوع من المعاملات على الاقتصاد الوطني؛

(ل) حث بلدان المنطقة على وضع التشريعات اللازمة لمواجهة الجرائم السيبرانية بشقيها الموضوعي والإجرائي، وذلك بهدف بناء أمن الفضاء السيبراني والمعاملات الإلكترونية والثقة بها، وعلى الاستعانة بالفنيين في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل الكشف عن تلك الجرائم؛

(م) أهمية إعداد دراسة مقارنة حول الاجتهادات المتعلقة بالجرائم السيبرانية والصادرة في بلدان المنطقة وفي بعض الدول المتقدمة نظراً لأهمية الاجتهادات في المجال القانوني؛

(ن) ضرورة العمل على توحيد المصطلحات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مجال التشريعات السيبرانية.

ثانياً- مواضيع البحث والمناقشة

ألف- عرض دراسة نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا

6- بعد الجلسة الافتتاحية، بدأت أعمال ورشة العمل بتقديم لمحة عن نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في بلدان الإسكوا. وعرض السيد جان عقل، المستشار القانوني في مكتب عقل للمحاماة، دراسة الإسكوا حول التشريعات السيبرانية. وبين السيد عقل ضرورة تنظيم الفضاء السيبراني عبر الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية ذات الصلة، وإصدار القوانين التشريعية والمراسيم التنظيمية الخاصة بكل بلد. وأشار إلى أهم المواضيع التي يجب أخذها في الاعتبار عند سن تشريعات سيبرانية جديدة أو تعديل ما هو قائم منها، ومنها: (أ) حماية البيانات الشخصية؛ (ب) المعاملات الإلكترونية؛ (ج) التجارة الإلكترونية؛ (د) الجرائم السيبرانية؛ (هـ) حرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية وسريتها؛ (و) حماية الملكية الفكرية. وعرض المتحدث وضع التشريعات السيبرانية في بعض الدول الأوروبية والآسيوية، ووضع بلدان منطقة الإسكوا في كل من المواضيع المذكورة. وخلصت المحاضرة إلى أن عدداً من بلدان المنطقة أصدر مؤخراً بعض التشريعات المتعلقة بالفضاء السيبراني، وخصوصاً الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر. وأما البلدان الأخرى، فما زالت حتى الآن تسعى إلى إقرار بعض النصوص وإصدارها من قبل سلطاتها التشريعية، أو ما زالت تعمل على تحضير مسودات هذه التشريعات.

باء- عرض نماذج التشريعات السيبرانية

7- عرض السيد جان عقل خلال ورشة العمل نماذج التشريعات السيبرانية الذي أعدت بالاستناد إلى عدد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، مثل قانون الأونسيترال النموذجي بشأن التوقيعات الإلكترونية، واتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة باستخدام الخطابات الإلكترونية في العقود الدولية، والإرشادات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي مثل اتفاقية مجلس أوروبا لحماية الأفراد فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات الشخصية، بالإضافة إلى عدد من النصوص الدولية والقوانين الوطنية الخاصة بالفضاء السيبراني وتطبيقها في المنطقة. وشمل هذا القسم من الورشة شرحاً تفصيلياً لأجزاء النماذج ومكوناتها وكيفية تطبيقها وجدواها على المستوى الوطني. وخلال جلسات التدريب الثلاث، حاول السيد عقل أن يتناول جميع الأحكام القانونية والمواد

التي يتعيّن أن تتضمنها قوانين الفضاء السيبراني، وذلك لضمان شموليتها وتلبيتها لاحتياجات البلد المعني. وشمل العرض البنود التفصيلية للتشريعات السيبرانية في المجالات التالية: (أ) حماية البيانات الشخصية؛ (ب) حرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية وسريتها؛ (ج) حقوق الملكية الفكرية والصناعية؛ (د) التجارة الإلكترونية؛ (•) المعاملات الإلكترونية؛ (و) الجرائم السيبرانية. وتشير النماذج إلى مواد قانونية مأخوذة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية والإرشادات الأوروبية. وقد أشار المشاركون خلال جلسات التدريب إلى أهمية استخدام هذه النماذج كمرجع عملي للباحثين الذين سينظرون بالتفصيل في كل موضوع من مواضيع الفضاء السيبراني، وذلك لوضع مسودات قوانين في هذا المجال، أو درس واقع التشريعات السيبرانية القائمة في بلد ما وتحديد مدى شموليتها للأحكام القانونية والمواد الخاصة.

جيم- الجرائم السيبرانية - دراسات حالة في منطقة الإسكوا

8- بدأت هذه الجلسة بعرض قدمه السيد جميل العلوي، المستشار القانوني الأول في مجلس التنمية الاقتصادية في البحرين، حول مشروع قانون جرائم الحاسوب في البحرين. وشدد السيد العلوي على أهمية اعتماد المشرعين على الاتفاقيات الدولية في صياغة القوانين، وذلك لكي تلقى هذه القوانين المزيد من توافق الآراء والمزيد من الدعم والمساعدة من البلدان الأعضاء خلال عمليات التحقيق والمقاضاة في الجرائم الحاسوبية، لا سيما من قبل الدول المنضمة إلى هذه الاتفاقيات. وعرض السيد العلوي النوعين الأساسيين من الجرائم التي يجب الاهتمام بها فيما يتعلق بالفضاء السيبراني، وأما النوع الأول فعندما يكون الحاسوب أداة لارتكاب الجريمة، والنوع الثاني عندما يكون الحاسوب موضوع الجريمة. وأشار بعد ذلك إلى المصادر والمنهجية التي اتبعتها البحرين لوضع قانون الجرائم الإلكترونية، قبل ان يتطرق إلى عدد من الجرائم التي يشملها القانون البحريني وطريقة مقاضاتها، مثل التدخل في بيانات أنظمة هامة كالصحة والمرافق العامة. وأشار السيد العلوي إلى أن العقوبات التي نص عليها مشروع القانون قاسية، وتصل إلى مليون دينار بحريني أحياناً، خصوصاً عندما تكون الجريمة قادرة على تعطيل مرفق عام مثل المطار. وبعد ذلك، عرض الأحكام الإجرائية الاحترازية التي ينبغي اعتمادها لمنع الجرائم الإلكترونية والتخفيف من حدوثها.

9- ثم ألقى السيد فوزي خميس، رئيس جمعية إنماء المعلوماتية القانونية في لبنان، كلمة تحدث فيها عن جرائم المعلوماتية في ضوء القانون اللبناني والاجتهاد، وشرح مدى كفاءة القوانين والأنظمة القائمة في لبنان في معالجة هذه الجرائم وموقف المحاكم من هذه الأمور. وعرض السيد خميس كذلك عدداً من جرائم المعلوماتية في ضوء الاجتهاد اللبناني، لجهة تطبيق قانون العقوبات اللبناني وكذلك لجهة تطبيق قانون حماية الملكية الأدبية والفنية. وتبيّن من عرضه أن القضاء اللبناني قد أدى دوراً فاعلاً وطبّق اجتهادات هامة بالرغم من عدم كفاية القوانين الحالية لمعاقبة الجرائم المستجدة نتيجة التطور التكنولوجي. وأوضح السيد خميس أن الحاجة تبقى ماسة لإصدار تشريعات خاصة بجرائم المعلوماتية والإنترنت للإحاطة بشتى أنواع التعديات الإلكترونية.

دال- تجارب من منطقة الإسكوا في مجال التشريعات السيبرانية

10- قدم السيد طوني عيسى، محامي الاستئناف والأستاذ الجامعي في جامعة الحكمة في لبنان، محاضرة تحدث فيها عن الإطار القانوني والتنظيمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان في وضعه القائم. وتضمنت المحاضرة عرضاً لبعض الأحكام الصادرة والمتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان، كقانون إنشاء الهيئة المنظمة للاتصالات في لبنان ومراسيمه التشريعية، بالإضافة إلى مشاريع القوانين المهيأة للإصدار والمتعلقة بتنظيم هذا القطاع. وأشار السيد عيسى إلى الجهود التي يبذلها القطاع العام لتطوير

القوانين، مثل مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ووزارات الاتصالات والعدل والمالية، ومصرف لبنان، واللجان المنبثقة من مجلس النواب، والجامعة اللبنانية، وإلى مساعي المنظمات غير الحكومية مثل جمعية إنماء المعلوماتية القانونية وجمعية المعلوماتية المهنية من أجل تطوير التشريعات السيبرانية. وختم السيد عيسى محاضرتَه بعدد من التوصيات والمقترحات العامة والداعية إلى إعداد إطار قانوني وتنظيمي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دول منطقة الإسكوا. وتضمنت هذه المقترحات أهمية التكامل والتنسيق الإقليميين وضرورة إيجاد نهج تنظيمي عالمي موحد ومتكامل، وضرورة أخذ التقارب الحاصل بين قطاع الاتصالات وقطاع تكنولوجيا المعلومات في الاعتبار.

11- وعرض السيد عمر الشريف في مداخلته وضع التشريعات السيبرانية في جمهورية مصر العربية، وهي تشكّل منظومة مؤلفة من مجموعة تشريعات أساسية. ومن أهم هذه القوانين القانون 10 الصادر عام 2003 والمعني بتنظيم قطاع الاتصالات وتقديم خدمات الاتصالات على أفضل وجه. وقد أنشئت، بناءً على هذا القانون، الهيئة المنظمة والمكلفة بإدارة هذا القطاع وإعطاء التراخيص للشركات الخاصة المقدمة لهذه الخدمة. وأشار السيد الشريف إلى أن مشروع قانون المعاملات الإلكترونية لم يصدر نهائياً، وإنما صدر قانون مسبق عام 2004 لإثبات وإقرار شرعية التحرير والتوقيع الإلكتروني وتنظيم الإيجاب والقبول في المعاملات الإلكترونية، مضيفاً بذلك حجة الإثبات على الوسائط الإلكترونية. وتضمنت المداخلة شرحاً عاماً لمشاريع القوانين التي يجري إعدادها، وهي القانون الخاص بحماية الملكية الفكرية وقانون مكافحة الجرائم في الفضاء السيبراني.

12- وقدم السيد وائل عبيد مدير تنمية التقانة في وزارة الاتصالات والتقانة في الجمهورية العربية السورية، مداخلة عرض فيها واقع التشريعات السيبرانية في الجمهورية العربية السورية. وأوضح أن مجلس الوزراء قد أقرّ مشاريع القوانين المتعلقة بالتوقيع الإلكتروني والتجارة الإلكترونية والمعاملات الإلكترونية وإدارة أسماء النطاقات العلوية، وهي بانتظار إصدارها رسمياً بعد مناقشتها في مجلس الشعب. وأشار السيد عبيد إلى أنه يجري العمل حالياً على نصوص لمشاريع قوانين خاصة بتنظيم قطاع الاتصالات، وحماية الملكية الفكرية، والإعلام الإلكتروني ومكافحة الجريمة الإلكترونية.

13- وأشارت السيدة رباب النل، المستشارة القانونية لوزارة الاتصالات في الأردن، إلى أن هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، أنشئت بموجب قانون الاتصالات. وتتولى الهيئة مسؤولية تنظيم خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقاً للسياسة العامة للدولة في هذا المجال. ويجري العمل حالياً على إدخال تعديل على قانون الاتصالات بهدف دمج هيئة المرئي والمسموع مع هيئة تنظيم قطاع الاتصالات. وأما بخصوص التشريعات المتعلقة بالفضاء السيبراني، فقد صدر قانون المعاملات الإلكترونية رقم 85 سنة 2001، وقد أضيف الطابع القانوني للسجل الإلكتروني والعقد الإلكتروني والرسالة الإلكترونية. وتم تعديل النظام المالي وأصدرت تعليمات الدفع الإلكتروني من أجل قبض الإيرادات العامة عن طريق الوسائط الإلكترونية. وتقوم الجهات المعنية مثل وزارة الداخلية (الأمن العام)، ووزارة الاتصالات بإعداد قانون جرائم أنظمة الحاسوب، كما تجري حالياً مراجعة قانون ضمان حق الحصول على المعلومات رقم 47 لسنة 2007 للنظر بملاءمته مع حماية الخصوصية والبيانات.

14- وعرض السيد حسين الغافري، المستشار القانوني في هيئة تقنية المعلومات في سلطنة عُمان، ورقة عمل حول تشريعات الفضاء السيبراني وتطبيقاتها في السلطنة. وبحث السيد الغافري في تجربة سلطنة عُمان، وذلك فيما يتعلق بأربعة محاور أساسية. وتناول الأول جرائم تقنية المعلومات، والثاني المعاملات الإلكترونية، والثالث حماية الخصوصية المعلوماتية، والرابع حماية الملكية الفكرية. وفي المحور المتعلق بمواجهة جرائم

تقنية المعلومات، أوضح السيد الغافري أن عدة تعديلات أدخلت عام 2001 على التشريع الجزائي العماني الصادر عام 1974، وذلك لتضمينه نصوصاً تجرّم الانتهاكات ذات الصلة بتقنية المعلومات. وعرض كذلك قانون المعاملات الإلكترونية الصادر بالمرسوم السلطاني 2008/69 والذي يتضمن نصوصاً خاصة بمكافحة الجريمة المعلوماتية والعقوبات الجنائية المتعلقة بها. واعتبر السيد الغافري أنّ هذا القانون إنجاز كبير، إذ شكّل نقلة كبيرة في البنية التشريعية في السلطنة، خصوصاً وأنه وُضع بعد دراسة أهم التجارب العالمية التي شملت قوانين التجارة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني ومقارنتها فيما بينها. وتضمن قانون المعاملات الإلكترونية 2008 أيضاً عدداً من النصوص المعنية بحماية البيانات وخصوصيتها، وذلك في إطار الباب السابع منه، وهو بعنوان "حماية المعلومات الخاصة"، وكذلك بعض النصوص الخاصة بموضوع الحماية الفكرية.

15- وعرض السيد سامي الشرف، محامي الدولة في مجلس الوزراء الكويتي قسم الفتوى والتشريع، نتائج دراسة تحليلية لتشريعات الفضاء السيبراني في منطقة الخليج. وبعد أن استعرض عدداً من التشريعات في المنطقة والجوانب التي تغطيها، شرح النقص في هذه النصوص، وقدم بعض الملاحظات التحليلية. وشدد في محاضراته على أن التشريعات الصادرة في دول الخليج العربي ومشاريع القوانين التي أوْشكت على الصدور غطت معظم المواضيع الرئيسية للمعاملات الإلكترونية، ولا سيما الاعتراف بالمستند الإلكتروني والتوقيع الإلكتروني، وتنظيم شهادات التوثيق أو التصديق فيما يتصل بالتوقيع الإلكتروني، والاستعمال الحكومي للسجلات الإلكترونية، وتنظيم مسائل إسناد الرسائل الإلكترونية وإرسالها واستلامها، وأخيراً العقوبات الخاصة بالمخالفات في هذا المجال.

16- وعرض السيد جميل زغارنة، المدير العام لمديرية الحكومة الإلكترونية في وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الفلسطينية، الاستراتيجية الوطنية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ومن أهم أهداف هذه الاستراتيجية الاستمرار في تعزيز البنية القانونية والتنظيمية لقطاع الاتصالات في دولة فلسطين، وذلك عبر تطوير التشريعات القانونية الخاصة بالفضاء السيبراني. وتضمنت المحاضرة أيضاً عرضاً للقوانين والتشريعات التي صدرت في فلسطين والمرتبطة بالفضاء السيبراني، وبيّنت أهم المعوقات التي تقف في وجه تطوير تشريعات الفضاء السيبراني، ومنها المدة الزمنية الطويلة اللازمة للمصادقة على مشاريع القوانين، وصعوبة تطبيق القوانين نظراً للوضع الخاص لفلسطين. وأنهى السيد زغارنة المحاضرة بعرض الخطوات المتخذة للتغلب على المعوقات، ومنها قرار مجلس الوزراء الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2007 والمتعلق بإعداد خطة إصلاحية للقوانين والتشريعات وتشكيل اللجان الوزارية الخاصة واستحداث وحدة للقوانين والتشريعات الإلكترونية في وزارة الاتصالات.

17- وقدم السيد عبده شعبان، مدير إدارة جمع المعلومات في المركز الوطني للمعلومات في اليمن، محاضرة حول وضع تشريعات الفضاء السيبراني في اليمن. وبعد أن شرح الوضع الحالي لتشريعات الفضاء السيبراني في الجمهورية اليمنية، بيّن أهم القوانين النافذة، كقانون أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الإلكترونية. وأشار السيد شعبان إلى أن الحكومة اليمنية توجهت خلال العامين الماضيين إلى إعداد عدد من مشاريع القوانين التي تنظم استخدامات الفضاء السيبراني، وأهمها مشروع قانون المعلومات، ومشروع قانون مكافحة جرائم الإنترنت، ومشروع قانون الاتصالات وتقنية المعلومات. وختم السيد شعبان كلمته بتقديم بعض التوصيات، وأهمها رفع مستوى الوعي بأهمية وضع قوانين الفضاء السيبراني ومساعدة بلدان المنطقة من خلال تقديم الخبرات الدولية لها في هذا المجال.

ثالثاً- تنظيم الأعمال

ألف- تاريخ ومكان عقد الاجتماع

18- عقدت شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ورشة عمل حول "التشريعات السيبرانية وتطبيقها في منطقة الإسكوا" من 15 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر 2008، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، لبنان.

باء- الافتتاح

19- افتتح السيد يوسف نصير، رئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا، ورشة العمل حول "التشريعات السيبرانية وتطبيقها في منطقة الإسكوا". وفي كلمته الافتتاحية، عرض السيد نصير بإيجاز دور الإسكوا في المنطقة وموقعها في منظومة الأمم المتحدة. وأشار إلى أن ورشة العمل هذه تشكل جزءاً من سلسلة متكاملة من الأنشطة التي تقوم بها شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإسكوا منذ أعوام، وأنها تُعتبر من المحاور الرئيسية في عملها. وأكد أن هذا الاجتماع عُقد من أجل عرض نماذج التشريعات السيبرانية التي أعدتها الإسكوا عام 2007، وبيان كيفية الاستفادة منها وتطبيقها من أجل تحديد وضع التشريعات السيبرانية في البلدان الأعضاء، أو إعداد قوانين جديدة. وأشار السيد نصير كذلك إلى الدور الذي تؤديه الإسكوا في تنسيق الجهود في المنطقة من أجل تحقيق تجانس هذه التشريعات في الدول العربية، وذلك بهدف تعزيز البيئة التمكينية لبناء مجتمع المعلومات. وبيّن أن شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطرقت لهذا الموضوع نظراً لأهمية تنظيم العمل في مجال الفضاء السيبراني. ومن الأعمال السيبرانية إبرام العقود الإلكترونية ونشر المؤلفات والأعمال الفكرية إلكترونياً، وعرض المعلومات العلمية والثقافية والتجارية على الفضاء الإلكتروني، مع كل ما يستلزم هذه الأعمال من حماية للمعلومات والبيانات وتقادي سوء استخدام هذا الفضاء بما يؤثر سلباً على الأفراد والمستهلكين. وبيّن السيد نصير أن اهتمام بلدان منطقة الإسكوا بتشريعات الفضاء السيبراني ما زال محدوداً، وما زالت بلدان الإسكوا بمعظمها تفتقر إلى وجود بيئة تشريعية متكاملة لتنظيم الأعمال وحماية المعلومات ومقاضاة الجرائم الإلكترونية. وأوضح كذلك أن بعض التجمعات الإقليمية، مثل دول الاتحاد الأوروبي، بذلت جهوداً متميزة على المستوى الإقليمي من خلال وضع إطار إقليمي لتشريعات الفضاء السيبراني. وقد يكون من المفيد وضع إطار إقليمي لتشريعات الفضاء السيبراني لبلدان المنطقة العربية.

20- وعرضت السيدة نبال إدلبي، رئيسة فريق عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، برنامج عمل الاجتماع. ويتضمن البرنامج بالإضافة إلى عرض تفصيلي لنماذج التشريعات السيبرانية التي أعدتها الإسكوا، محاضرات خاصة بتجارب البلدان المشاركة في الاجتماع، وجلسات لمناقشة كيفية متابعة الأنشطة على المستوى الإقليمي من أجل دفع تطوير تشريعات الفضاء السيبراني في المنطقة.

جيم- المشاركون

21- حضر الاجتماع 18 مشاركاً من عشرة بلدان أعضاء في الإسكوا هي: الأردن والبحرين والجمهورية العربية السورية والعراق وعمان وفلسطين والكويت ولبنان ومصر واليمن. وهؤلاء المشاركون هم مستشارون وباحثون قانونيون وقضاة ومحامون، وكذلك خبراء في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفضاء السيبراني، ويمثلون وزارات العدل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبيوت الخبرة في شؤون الفضاء السيبراني، وكذلك المنظمات غير الحكومية المهتمة بموضوع الفضاء السيبراني.

دال- جدول الأعمال

22- ملخص جدول الأعمال:

- 1- الافتتاح وكلمات الترحيب.
- 2- عرض ومناقشة دراسة "نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا".
- 3- عرض ومناقشة نماذج التشريعات السيبرانية، وخصوصاً حماية البيانات الشخصية، وحرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية، والتجارة والمعاملات الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية والصناعية والجرائم السيبرانية.
- 4- دراسات حالة حول الجرائم السيبرانية من البحرين ولبنان.
- 5- تجارب البلدان: وضع تشريعات الفضاء السيبراني في لبنان ومصر والأردن والجمهورية العربية السورية وفلسطين وسلطنة عُمان واليمن ودول الخليج العربي.
- 6- التوصيات والجلسة الختامية.

هاء- قائمة الوثائق

- 23- ترد في المرفق الثاني لهذا التقرير قائمة بالوثائق التي قدمت للاجتماع، ويمكن الاطلاع عليها على موقع الإسكوا على الإنترنت: <http://www.escwa.un.org/meetingdetails.asp?referenceNum=891E>.

المرفق الأول(*)

قائمة المشاركين

ألف- البلدان الأعضاء في الإسكوا

المملكة الأردنية الهاشمية

السيد حسين الغافري
استشاري قانوني
هيئة تقنية المعلومات
هاتف: +968-2-4166673
فاكس: +968-2-4166604
بريد إلكتروني: hussain.alghafri@ita.gov.om

السيدة رباب التل
مستشار قانوني
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
هاتف: +962-79-5350022
فاكس: +962-6-5861059
بريد إلكتروني: rabab.t@moict.gov.jo
rabab611@yahoo.com

فلسطين

السيد جميل زغارنة
مدير عام الإدارة العامة للحكومة الإلكترونية
وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات
هاتف: +970-2-2409372
فاكس: +970-2-2409348
بريد إلكتروني: zjamil@mtit.gov.ps

مملكة البحرين

السيد جميل العلوي
مستشار قانوني أول
مجلس التنمية الاقتصادية
هاتف: +973-3-9603449
فاكس: +973-1-7918722
بريد إلكتروني: jameel.alalawi@bahrainedb.com

السيد أسامه القواسمه
مدير عام التنمية
وزارة الاتصالات
هاتف: +972-599-399502
فاكس: +972-2-2409348
بريد إلكتروني: osaqawasmi@mtit.gov.ps

الأنسة شيخة النجار
Paralegal
مجلس التنمية الاقتصادية
هاتف: +973-3-9893331
فاكس: +973-1-7918722
بريد إلكتروني: shikha.alnajar@bahrainedb.com

دولة الكويت

السيد سامي الشرف
مستشار ومحامي الدولة
قسم التحكيم الدولي والقضايا الخارجية
مجلس الوزراء، قسم الفتوى والتشريع
هاتف: +965-9759900
فاكس: +965-2429565
بريد إلكتروني: samalsharaf@hotmail.com

الجمهورية العربية السورية

السيد وائل عبيد
مدير تنمية التقانة
وزارة الاتصالات والتقانة
هاتف: +963-944213466
فاكس: +963-112323273
بريد إلكتروني: obeidw@gmail.com

جمهورية العراق

السيدة شيمه العنزي
مستشار
وزارة الكهرباء
هاتف: +965-99-661230
بريد إلكتروني: maasi50@hotmail.com

السيد علي وارد
مهندس
وزارة الاتصالات العراقية/الشركة العامة لخدمات
الشبكة الدولية
هاتف: +964-790-2488792

الجمهورية اللبنانية

خبيرة في المعلوماتية القانونية
المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
هاتف/فاكس: +961-1-385040
بريد إلكتروني: rzayat@arabruleoflaw.org

السيد روبيير أبي رعد
مدير مشاريع معلوماتية/وحدة التعاون الفني
مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية
هاتف: +961-1-371510
فاكس: +961-1-371599
بريد إلكتروني: rabiraad@omsar.gov.lb

جمهورية مصر العربية

السيد عمر الشريف
مستشار في وزارة العدل ورئيس محكمة الاستئناف
جهاز تنظيم مرفق الاتصالات
هاتف: +2012-3294575
فاكس: +202-5344155
بريد إلكتروني: oelsherif@tra.gov.eg

الجمهورية اليمنية

السيد عبده أحمد شعبان
نائب مدير عام خدمات المعلومات
المركز الوطني للمعلومات
هاتف: +967-1-215116/7/8
فاكس: +967-1-207716
بريد إلكتروني: Nic@yemen.net.ye
Abdu-shaban@gmail.com

باء- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

من أجل التنمية
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: idlebi@un.org

السيد جورج بونس
موظف أول لتكنولوجيا المعلومات
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: +961-1-981301

السيد وسيم حرب
مؤسس، المشرف العام
المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة
تلفاكس: +961-1-380264/385040
خليوي: +961-3-822000
بريد إلكتروني: wharb@arabruleoflaw.org

السيد فوزي خميس
قاضي التحقيق في بيروت
رئيس جمعية إنماء المعلوماتية القانونية في لبنان
هاتف: +961-1-427846
فاكس: +961-1-427960
بريد إلكتروني: Khamis@terra.net.lb

السيد طوني عيسى
محامي بالاستئناف وأستاذ جامعي في جامعة الحكمة
هاتف: +961-9-624111/620217
فاكس: +961-9-624115
بريد إلكتروني: toni@dm.net.lb

السيد جان عقل
محامي بالاستئناف، مستشار قانوني
مكتب عقل للمحاماة
هاتف: +961-1-613126
فاكس: +961-1-613950
بريد إلكتروني: jeanak174@gmail.com

السيدة رلى زيات

السيد يوسف نصير
رئيس شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: nusseir@un.org

السيدة نبال إدلبي
رئيسة فريق عمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

مساعِد إداري
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: mehyo@un.org

فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: younesg@un.org

السيدة ميرنا بربر
موظف أول لتكنولوجيا المعلومات
شعبة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
هاتف: +961-1-981301
فاكس: +961-1-981510
بريد إلكتروني: barbarm@un.org

السيدة رولا محيو

المرفق الثاني

قائمة الوثائق

الرمز	العنوان
	1- الوثائق
بلا رمز	جدول الأعمال
بلا رمز	مذكرة توضيحية
E/ESCWA/ICTD/2007/8	نماذج تشريعات الفضاء السيبراني في الدول الأعضاء بالإسكوا
بلا رمز	تقرير عن نماذج التشريعات السيبرانية
بلا رمز	وضع التشريعات السيبرانية في مملكة البحرين
بلا رمز	وضع التشريعات السيبرانية في الجمهورية العربية السورية
	2- العروض
بلا رمز	Models for Cyber Legislation in ESCWA member countries
بلا رمز	Legal and Regulatory Framework for ICT in Lebanon - Recent Developments
بلا رمز	استعراض تجربة جمهورية السودان في تشريعات الفضاء السيبراني من خلال قانون المعاملات الإلكترونية لسنة 2007
بلا رمز	Bahrain's Draft Law on Computer Crimes
بلا رمز	النص الكامل لقانون التجارة الإلكترونية البحريني
بلا رمز	جرائم المعلوماتية في ضوء القانون اللبناني والاجتهاد
بلا رمز	تشريعات الفضاء السيبراني وتطبيقاتها في سلطنة عُمان
بلا رمز	مرسوم سلطاني رقم 2008/69 بإصدار قانون المعاملات الإلكترونية (سلطنة عُمان)
بلا رمز	تشريعات الفضاء في دول منطقة الخليج العربي، الواقع والطموح - دراسة تحليلية
بلا رمز	The Palestinian Cyber Legislation Status
بلا رمز	تشريعات الفضاء السيبراني في اليمن
بلا رمز	القانون الاتحادي رقم 2 لسنة 2006 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات - دولة الإمارات العربية المتحدة
بلا رمز	النص الكامل لقانون إمارة دبي الخاص بالمبادلات والتجارة الإلكترونية